

تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

Analysis and evaluation of monetary policy instruments and their effectiveness in achieving the objectives of economic policy Case study of Algeria during the period (1990-2017)

أ.د. صالح تومي

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3
toumi.salah1956@gmail.com

ط.د. فتيحة بن علي¹

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3
fatiha.benalia96@yahoo.fr

تاريخ النشر: 03/03/2020

تاريخ الاستلام: 16/04/2019

Abstract:

The purpose of this paper is to analyze and assess the monetary policy instruments in Algeria and their effectiveness in achieving the objectives of the economic policy during the period 1990-2017. Two parts of this study were dealt with. The first part was to discuss the direction of the development of monetary policy in Algeria, As for the second part, it is an analytical and descriptive study in which we analyzed the tools of monetary policy in Algeria, which in turn may lead to the achievement of the objectives of macroeconomic policy, considering that monetary policy is one of the axes of economic reforms, We have concluded that the effectiveness of monetary policy in Algeria depends on comprehensive reforms affecting all aspects of the economy. On the real side, it is not as important to the size of the output as it is to diversify this output as a goal Basic.

Keywords: monetary policy effectiveness; tools; objectives; economic growth

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، بحيث تقوم السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة للسياسة الاقتصادية.

كما تلعب السياسة النقدية دورا فعالا ومهما للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد، ويمكن تجسيد هذه الفعالية أكثر من خلال الميكانيزمات وأدوات السياسة النقدية، حيث تكتسب هذه الآليات والأدوات فعالية في النشاط الاقتصادي، وهو ما نسعى لإبرازه في هذا البحث من خلال الأهداف و الأهمية التي تحقق نموا اقتصاديا، باعتباره هدف أساسي من أهداف السياسة الاقتصادية.

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية وأيضا للأفكار والسياسات النقدية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة النقدية وقد كان لهذا المظهر أكبر الأثر على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية في التأثير على معدل النمو المطلوب، وفضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوط بها في دفع معدلات التنمية استلام الأمر قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية ومن بين هذه الدول نجد الجزائر باعتباره امتداد

1 - المؤلف المرسل: فتيحة بن علي، fatiha.benalia96@yahoo.fr

للاقتصاد العالمي، فقد عرف منذ بداية الألفية الثالثة ظهور فائض هيكلية في السيولة المصرفية بسبب ضخامة الإيرادات النفطية التي أدت إلى تغيرات في الجانب الاقتصادي والهيكل المالي منذ ارتفاع أسعار البترول.

لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوما جديدا يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1980 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطة العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛ أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

● طرح الإشكالية: على ضوء ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

● ما هي فعالية أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (1990-2017) ؟

● فرضيات الدراسة:

— صدور قانون النقد والقرض أدى دور كبير في إصلاح السياسة النقدية وتحسين فعاليتها.

— أدوات السياسة النقدية في الجزائر لم تؤدي فعاليتها في تحقيق الأهداف المرغوبة والمسطرة من طرف بنك الجزائر.

● هدف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تقييم وتحليل تأثير المتغيرات النقدية على الكلية الاقتصادية، وذلك بسرد أهم المحطات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر في النظام المصرفي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عموما وأهداف السياسة النقدية بشكل خاص.

● أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من الدور الهام والفعال الذي أصبحت تلعبه السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي وخاصة النمو الاقتصادي؛ ولذلك فإن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل صدور قانون القرض والنقد.

● منهجية الدراسة: بناء على ما سبق ذكره ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة سنقوم بسرد أهم المحطات البارزة بعد قانون القرض في السياسة النقدية الجزائرية وأهم البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي سطرت لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ثم التطرق إلى تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر من خلال اتجاه تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2017)، وعرض أهم المؤشرات الكلية الاقتصادية .

● الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على موضوع أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم، بحيث حاول العديد من الباحثين الاقتصاديين منذ أمد دراسة طبيعة واتجاه العلاقة الموجودة بين النقود بمفهومها الضيق أو بمفهومها الواسع (مثلة بمختلف المجاميع النقدية) وبين الدخل (معبرا عنه بالنتائج المحلي الخام بمختلف قياساته) من الناحية التطبيقية بالاعتماد على العديد من العلاقات والنماذج الاقتصادية القياسية.

ففي عقد الستينيات من القرن الماضي أثار كلا من (Friedman and Schwartz 1963) عدة مواضيع من أهمها أثر عرض النقود في الاقتصاد،¹ كما تعرضا لمدى مسؤولية كمية عرض النقود عن الكساد الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1929-1931.

كما نشير إلى دراسة (Sims, Christopher A, 1972)، التي تعد من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة السببية بين النقود والدخل بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الأمريكي، وخلصت إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النقود إلى الدخل، وهذه النتائج

تتوافق مع فرضيات النظرية الكينزية، في حين الاختبارات الإحصائية رفضت الاتجاه العكسي للعلاقة، بالإضافة إلى دراسات الأخرى نذكر دراسة (Hsiao, cheng, 1977).

ويصنف موضوع السياسة النقدية من أهم مواضيع الاقتصاد الكلي؛ إذ تظهر هذه الأهمية من خلال حجم الدراسات الأخرى التي عالجت هذا الموضوع سواء في الدول الصناعية أو في الدول النامية وفي هذا الإطار اعتبر² (Mishkin.F.1995) السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية وحتى تكون إدارتها ناجحة يجب على السلطات النقدية فهم الآليات التي من خلالها السياسة النقدية تؤثر في النشاط الاقتصادي ففهم هذه الميكانيزمات ضروري لفهم أثر قرارات السلطة النقدية على الاقتصاد إذ يشير كل من³ (Kamin.S, Turner.P & Van't Dack.J) أن عمل قنوات انتقال السياسة النقدية معقد فهي تتغير مع مرور الوقت لذلك فإن فهم هذه القنوات أمر أساسي من أجل تنفيذ وتصميم مناسب للسياسة النقدية ذلك لأن التغيرات في هيكل الاقتصاد يمكن أن يكون سبب في إحداث مجموعة جديدة من الأدوات النقدية وهذا ما يؤثر على إدارة السياسة النقدية لذلك على البنك المركزي أن يكون دائما في حالة تأهب لأثر التغير الهيكلي كما بينوا أن التحرير المالي الذي شهدته البلدان النامية ساهم في إبراز هذه القنوات وأصبحت أكثر ديناميكية إلا أنها تبقى أكثر تعقيدا وغموضا خاصة في هذه البلدان.

— دراسة أ. علي صاري (2014):⁴ قام بدراسة على الاقتصاد الجزائري بعنوان "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، بحيث تطرق فيها إلى دراسة تحليلية لمسار تطور السياسة النقدية والمؤشرات الخاصة بها في الجزائر بعد قانون القرض 10/90 بالتفصيل، أما الجزء التطبيقي فقد تم فيه استعراض العلاقة بين نمو العرض النقدي كمتغير تابع وبين مقابلات الكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة، وتشمل صافي الموجودات الخارجية وصافي القروض المقدمة للحكومة وللأقتصاد، والتي تؤثر بصورة طردية في عرض النقود، وقد تم استخدام معادلة الانحدار المتعددة لتحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة لفترة الدراسة 2000-2013م،

— دراسة (نادية العقون، 2015) الموسومة بعنوان: "أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 1990-2011"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2011)، وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومقارنتها بتطور حجم الكتلة النقدية ولقد توصلت إلى عدم فعالية السياسة النقدية.

المحور الأول: دراسة تحليلية لمسار تطور السياسة النقدية في الجزائر

ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعاً، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعاً اقتصادياً مزرياً وصعباً بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية. والنتيجة ظهور ازدواجية نظامين مصرفيين، أحدهما قائم على أساس ليبرالي والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، وبالتالي يعجز البنك المركزي احتواء النظام المصرفي ككل، وتسييره وفقاً للتوجهات الجديدة للدولة وعليه لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأمين المنشآت المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد.

أولاً: توجهات السياسة النقدية منذ 1990:

1. اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993: اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 03 جوان 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة، ونظراً لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تتميز ب⁵:

– مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة.

– تحرير الأسعار.

– تخفيض قيمة الدينار.

– تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة بإتباع سياسة نقدية توسعية، فتم إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

2. اتجاه السياسة النقدية من 1994 إلى 2000: كان لنهج إصدار النقد الذي انتهجته الجزائر في الفترة السابقة آثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته فتم تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية، فلجأت السلطات الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي - بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين - لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:

■ المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الهيكلي: تمتد هذه المرحلة من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، وتهدف من خلالها إلى:

– الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) وذلك بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.

– تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دينار) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء.

– تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبه 30% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة.

– تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.

– تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم أقل من 10%.

– دعم القيمة الخارجية للعملة.

■ المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي : إن أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 (هو الأوسع والأشمل يمتد إلى 3

سنوات)، هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، و للوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي:

– تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

– العمل على إرساء نظام الصرف، واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01 والعمل على تحويل (دج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

– يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من (PIB) في 1995/1994 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997/1998.

– التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجردة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.

– ومن أهم نتائجه⁶:

- ✓ ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998 (تضاعفت 6.36 مرة).
- ✓ ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات، التي بلغت حوالي 10 مليار دولار؛
- ✓ انخفاض سعر صرف الدينار فمن 36 دج/دولار سنة 1994، بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دج/دولار أي انخفض بنسبة 61%؛
- ✓ من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998؛
- ✓ ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1%، في حين بلغت نسبة نمو 10.5% سنة 1995.

ثانيا: تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017:

إن التطرق إلى التوجه الجديد للسياسة النقدية لبنك الجزائر، يستدعي الإشارة إلى تطور مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2017، و تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة- لقد تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، وباعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول، تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية و الزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية.⁷

و يمكن أن نميز بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001-2015 يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005 حيث حاولت السلطة النقدية اتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكييف و التوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي و التشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، ويدل هذا التوجه تراجع نمو المجمع النقدي من 22,2% سنة 2001 إلى 15,6% سنة 2003 ثم إلى 10,7% سنة 2005.

أما التوجه الثاني، فتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2011 باستثناء سنة 2009- بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 في المتوسط 18,3% قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

المحور الثاني: تحليل وتقييم أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر

أولاً: أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات (سوف يتم التركيز على الأدوات غير المباشرة) وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

1. **إعادة الخصم:** تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي:
- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
 - سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
 - سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

■ تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول 1: تطور معدل إعادة الخصم (1990-2018)

97/11/18	97/6/29	97/4/21	96/8/28	95/8/2	94/4/10	91/10/1	90/5/22	تاريخ التطبيق
98/2/8	97/11/17	97/6/28	97/4/20	96/8/27	95/8/1	94/4/9	91/9/30	نهاية تاريخ التطبيق
11	12	12.5	13	14	15	11.5	10.5	معدل الخصم %
	04/3/7	03/6/1	02/1/20	00/10/22	00/1/27	99/9/9	98/2/9	تاريخ التطبيق
	18/9/30	04/3/6	03/5/31	02/1/19	00/10/21	00/1/26	99/9/8	نهاية تاريخ التطبيق
	4.0	4.5	5.5	6.0	7.5	8.5	9.5	معدل الخصم %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2017 رقم 40، ص 19.

<http://www.centralbankofalgeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه قد ارتفع معدل الخصم من 10.5% في سنة 1990 إلى 11.5% خلال السنوات 1991-1992، ليصل إلى 15% كحد أقصى سنة 1994-1995، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

انخفض المعدل بنقطة واحدة في نهاية 1995 إلى 14%، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل 9.5% في سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 6% سنة 2001 وذلك نظرا للتحكم في معدل التضخم وانخفاضه من 29.8% سنة 1995 إلى 0.3% سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوع من المصداقية لهذه الأداة.

استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 4.5% سنة 2003، واستقر بعدها عند 4% بداية من 2004 إلى غاية نهاية 2015 كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة.

■ **تطور معدلات الفائدة:** نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة إذن أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على إيجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997.

لم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، وذلك لأنها كانت محددة أو بالأحرى مستقرة مما جعلها سلبية، ولذلك كان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وشرع بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والمتمهل لهذه المعدلات تفاديا لأي مخزافات على مستوى تكلفة القروض البنكية. وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليصبح هيكل معدلات الفائدة كما يلي⁸:

— تحديد معدل الخصم ب 15%؛

— تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 20%؛

— تحديد معدل التسبيقات للبنوك في الحساب الجاري ب 24%؛

— تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 18.5% وبين 23.5% و معدلات الفائدة الدائنة بين 16.5% و 18%؛ إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقا وابتداء من 2003.

نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة إذن أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على إيجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997، حيث حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد، نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار. من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض، والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة منذ 1990:

الجدول 2: تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل الفائدة الاسمي	8	10.5	11.5	11.5	18.5	15
معدل الفائدة الحقيقي	10-	15.38-	20.17-	9.04-	14.04-	14.78-
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الفائدة الاسمي	14	12.5	9.5	9.5	8.5	8.5
معدل الفائدة الحقيقي	5.76-	5.27	4.55	5.86	8.2	4.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007-2017
معدل الفائدة الاسمي	5.5	4.5	4	4	1.8	1.8
معدل الفائدة الحقيقي	5.5	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد ال باحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر (النشرة الثلاثية الإحصائية 1994-2009، 2009-2014 و 2017)،

<http://www.centralbankofalgeria.dz/>

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن القول أن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية بقيت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا؛ مما جعل معدل الفائدة على الاقتراض وعلى الودائع (الحقيقي) سالبا في الفترة 1990-1996 حيث وصل إلى 15% سنة 1995 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث كان لا بد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون المعدل الحقيقي سالبا. وأزيل الحد الأقصى على أسعار الفائدة للبنوك التجارية لجمهور المقترضين وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدنية من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، والغى هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى إلى تحرير أسعار الفائدة.

2. الاحتياطي الإجباري: هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليم رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات⁹، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي:

الجدول 3: تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي (1994-2018)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة الاحتياطي الإجباري%	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25	6.25	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الاحتياطي الإجباري%	4.25	6.25	6.25	6.25	6.25	6.25	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطي الإجباري%	8	9	9	11	12	12	12	12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ارتفع سعر الخصم من 3% سنة 2001 إلى 4.25% سنة 2002 ثم إلى 6.25% سنة 2003 لتبقى مستقرة عند هذه النسبة لغاية سنة 2007، وذلك نظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002، فارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية 2001، وفي سنة 2008 تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8% سنة 2009 ليواصل الاستمرار في الارتفاع ليصل إلى 12% سنة 2013 هذا دال على أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف وذلك بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي، المقاس بمؤشر أسعار عند الاستهلاك لمدينة الجزائر الكبرى الذروة بموجب سنة 2012 أي 8.9% مقابل 4.5% في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداء من السادس الثاني من 2011.

3. سياسة السوق المفتوحة: نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السنوات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر.

كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق أدوات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها.

4. استرجاع السيولة بمناقصة: تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر، إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر ابريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة الجهاز المصرفي، وان تضع هاته الأخيرة اختيارنا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة الأخيرة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت، يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. خاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.¹⁰ أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك، خلال الربع الأول من عام 2002، وما ترتب عنه من فائض في السيولة، إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى "استرجاع السيولة بمناقصة"، يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر أبريل 2002.

وصلت قيمة المبالغ المسترجعة بهذه التقنية إلى 250 مليار في نهاية سنة 2003 لترتفع إلى 400 مليار دينار سنة 2004 في ظل توافر السيولة لدى المصارف، لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2005 و 2006، حيث وصلت إلى 450 مليار.¹¹

5. تسهيلات الودائع المأجورة: هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام أو 3 أشهر على مستوى البنك المركزي من عائد يحدده هذا الأخير (وهذا ما يسمى بتسهيلات الودائع المأجورة)، تطور نسبة هذا العائد من 0.3% في 2009/06/14 إلى 1% في 2007/06/12 إلى 0.75% في 2007/12/25 إلى 0.3% في 2009/03/0.

في هذا التحديث الجديد أدى بالسلطات النقدية إلى تغيير محتوى تسيير خزانة البنوك على مستوى الوكالات البنكية الموجودة على التراب الوطني، حيث أصبحت أرصدة البنوك (الوكالات البنكية الموجودة في كل ولاية) في حساباتها لدى بنك الجزائر تحول مباشرة إلى رصيد البنك الرئيسي في الحساب المفتوح لدى بنك الجزائر وذلك مباشرة بعد انتهاء عملية المقاصة الكلاسيكية على مستوى هاته الوكالات، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار د.ج ليصل إلى 456 مليار د.ج في ديسمبر 2006 ليصل إلى 483 مليار د.ج في ديسمبر 2007.¹²

ثانيا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر:

عرّف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث أشارت المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية: "تمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتخاذ الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد" (المادة 55 القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 92)، وعليه تعددت الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

1. معدل النمو:

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة من احد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية التي تحفز الاستثمار مما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي.

وبالنظر إلى الجدول أدناه (الجدول رقم 4)) يتضح أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تذبذبا خلال الفترة (1990-2013).

الجدول 4: تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو %	-1.4	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.7	4.09	1.09	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو %	2.4	1.6	3.61	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينيات كان سالبا خلال سنوات 1990، 1991، 1993، 1994 ب 1.4-1.2%، -2.1، -0.9، على التوالي، ليرتفع سنة 1995 إلى 3.7% سنة 1995 وهذا نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات الناتجة عنها، لينخفض سنة 1997 إلى 1.09%، في سنة 1998 ونتيجة انطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد ارتفع معدل النمو إلى 5.1%.

كما سجلت الفترة (1999-2003) نموا منتظما للاقتصاد، حيث ارتفع معدل النمو من 3.2% سنة 1999 إلى 7.2% سنة 2003 سنة وتعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17% سنة 2003، غير أن قطاع المحروقات يبقى هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث مثل نسبة 37.4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 9.4%، 6.3% لقطاعي الفلاحة و الصناعة على الترتيب، وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ب 4.3%، ليبلغ 5.9% سنة 2005 واستمر في الانخفاض ليصل 1.7% سنة 2006 وهذا راجع لانخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجلت نسبة نمو 48.7% لسنة 2006 مقابل 59% سنة 2002.¹³

وخلال سنتي 2007 و 2008 بلغ معدل النمو للناتج المحلي 3.4% و 2.4% على التوالي، لينخفض إلى 1.6% سنة 2009، وهذا بسبب تراجع قطاع المحروقات إلى نسبة 31.2% لسنة 2009، لينخفض ويرتفع بعد ذلك حيث سجل 3.61% و 2.9% لسنتي 2010 و 2011 على التوالي، ليرتفع سنة 2012 إلى 3.4% لينخفض إلى 2.8% سنة 2013، ليرتفع مرة أخرى في سنتي 2014-2015 ب 3.8%، 3.9% على التوالي.

2. **هدف التشغيل:** يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض،¹⁴ هذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري، و ما يهمنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد والقرض في مجال السياسة النقدية و هي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

الجدول 5: تطور معدل البطالة في الجزائر (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة%	21.7	20.3	21.4	23.2	24.4	27.9	28.7	25.4	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة%	29.2	31.1	27.3	25.7	23.7	20.1	15.4	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة%	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.8	10	11	11.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، www.worldbank.org

يتضح من الجدول رقم (5) أن الاقتصاد الوطني قد شهد معدلات كبيرة للبطالة، فقد ارتفعت معدلات البطالة من 21.7% سنة 1990 إلى 24.4% سنة 1994 لتستقر عند 28.1% خلال الفترة (1995-1998)، لتبلغ 31.1% كأقصى حد سنة 2000، بعد ذلك سجلت معدلات البطالة انخفاضاً مستمراً ابتداءً من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، من نسبة 27.3% حتى وصلت 9.8%. يعود هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى تبني سياسة توسعية المطبقة منذ سنة 2000، حيث تم تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي ذي الطبيعة الإنفاقية وتخفيض معدلات الخصم التي كانت في سنة 1994 حوالي 21% و هي الآن عند 4%.

3. استقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في التضخم: يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2015.

الجدول 6: تطور معدل التضخم بالجزائر (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم %	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.8	6.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، www.worldbank.org

من الجدول أعلاه أن التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل 31.66% كأقصى حد له سنة 1992، ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و 1995 ليتراجع إلى 18.67% سنة 1996، ويمكن تفسير هذا الارتفاع لعدة أسباب أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989 مما انعكس بشكل واضح في صورة زيادة المستوى العام للأسعار كما أن لجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، أدى إلى زيادة العرض النقدي بالإضافة إلى لجوء السلطات إلى تخفيض سعر الصرف مما انعكس في صورة ارتفاع معدل التضخم وأسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون الخارجية، أما خلال الفترة (1996-2000) فقد عرفت تراجعاً مستمراً لمعدل التضخم فقد انخفض من 18.67% سنة 1996 إلى 5.73% سنة 1997 إلى 4.95% سنة 1998 و 2.64% لسنة 1999 ثم إلى 0.33% سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالععمل على تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة.

عاد معدل التضخم للارتفاع مجدداً سنة 2001 ليبلغ 4.22% وهذا راجع إلى ارتفاع في نمو الكتلة النقدية (24.9%) بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال الفترة 2002-2009 تراوح معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 1.38% كأدنى حد سنة 2005 ليرتفع إلى 5.73% سنة 2009 كأقصى حد وهذا راجع إلى التوسع في السياسة المالية وبفعل برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجدداً إلى 4.5% لسنة 2011 ليبلغ 8.89% سنة 2012 يفسر هذا الارتفاع إلى تزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأنعام،...) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012

15 (49.65%)، عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013، حيث بلغ 3.25%، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 ب 2.92 وفي سرتي 2015-2016 ارتفع مرة أخرى ليبلغ 4.8%- 6.4%.

4. التوازن الخارجي:

تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقف ائتمانية، وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها؛ وفي عام 1991 تولى مجلس النقد الخارجي والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ولقد صدر قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية.¹⁶

وانطلاقا من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبدلات الخارجية، فتم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية ولقد ساهم قانون النقد والقرض 90/10 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية.

ويرتبط هذا الهدف بتحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقي وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقي على عاتق بنك الجزائر تحقيقه.

الجدول 7: تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-1.74	1.16	1.12	-6.2	-4.3	30.2	67	52.9	24.4
سعر الصرف دج/دولار	58.73	57.70	54.74	47.47	35.05	23.34	21.83	18.47	8.95
السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20.80	17.93	16.95	9.25	7.44	3650	6.19	5.57	-23.8
سعر الصرف دج/دولار	72.66	72.64	73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	66.64
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	20.80
سعر الصرف دج/دولار	107.13	87.90	78.15	78.10	76.05	73.94	72.73	72.49	72.66

المصدر: البنك العالمي، النشرة الإحصائية جوان 2013، ص 15، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 40، ديسمبر 2017، ص 21.

عرف ميزان المدفوعات رصييدا موجبا خلال الفترة (1993-1990) وهذا نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت أقصى قيمة لها في عقد التسعينات ب 24.4 مليار دولار للبرميل سنة 1990، وخلال الفترة (1995-1994) أصبح رصيد ميزان المدفوعات سالبا ب 4300- مليون دولار و 6200- مليون دولار على التوالي، ففي هذه الفترة انخفضت حصيلة الصادرات الجزائرية من جهة، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، ومن جهة أخرى قد سجل ارتفاع في قيمة الواردات لتصل إلى 9.2 مليار دولار سنة 1994،¹⁷ ونظرا لتحسن سعر النفط بين سنتي (1997-1996) ارتفع رصيد ميزان المدفوعات إلى 1120 و 1160 مليون دولار، إلا أن الأزمة العالمية سنة 1998 أدت إلى تدهور أسعار النفط وانخفض إلى مستوى 12 دولار للبرميل أدت إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بين 1998-1999 ب 1740- مليون دولار و 2380- مليون دولار على التوالي، وقد سمح الظرف المواتي

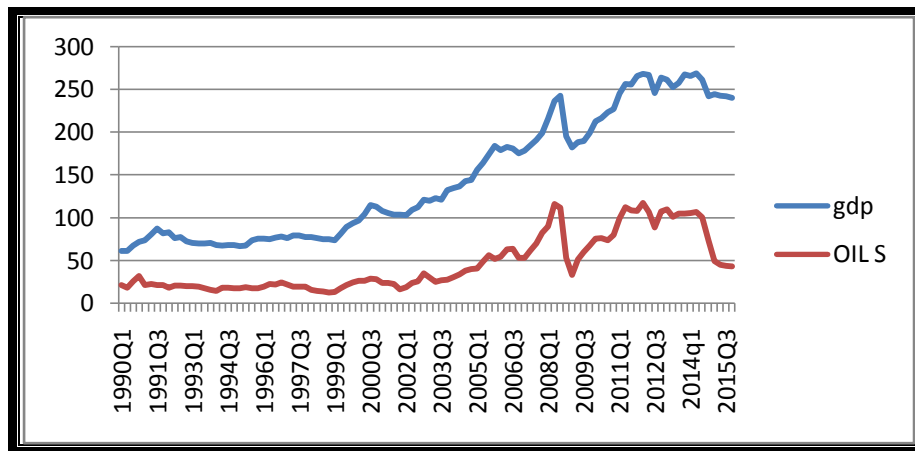
لسوق النفط والثورة التي عرفتها أسعار النفط من تحقيق فائض مستمر ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2008 إلى 36990 مليون دولار، حيث تراجع بشكل كبير سنة 2009 حيث بلغ 3860 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 20140 مليون دولار سنة 2011، وقد انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغ 130 مليون دولار سنة 2013، ليعرف مرة أخرى رصييدا سالبا سنة 2014 و 2015 ب 588- مليون دولار، -2754 مليون دولار على التوالي وذلك راجع بطبيعة الحال لأزمة 2014 لانخفاض أسعار البترول، أما بالنسبة لسعر الصرف فقد عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة 1990-1999 حيث كانت قيمته 8.95 سنة 1990، 18.47 سنة 1991، ليصل إلى 54.74 سنة 1996، ليشهد بعد ذلك استقرارا إلى غاية 2013، حيث كان السعر الاسمي للدینار يقدر ب 75.31 دينار في سنة 2000 و الذي استمر في حدود هذه القيمة إلى غاية 2013، مقابل 79.36 دينار، في سنة 2015، انخفض متوسط سعر البترول ب 47.1%، منتقلا من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1% دولار في 2015، نتيجة للتدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014،¹⁷ والذي أدى إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998، نجم عن هذا الانخفاض القوي، تقلصا في إيرادات صادرات المحروقات ب 43.4% (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، ليرافق هذا الاختلال ارتفاع في قيمة سعر الصرف لسنتي 2014 و 2015 بقيمة قدرت ب 87.90 إلى 107.13 على التوالي.¹⁸

ثالثا: الصدمات البترولية في الجزائر: اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى سنة 2014 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار النفط.

رابعا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي:

الشكل البياني التالي يوضح تطور أسعار البترول وتأثيراتها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015.

الشكل 1: تطور الناتج الداخلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي، وباستخدام برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول، والواضح من الشكل هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو

الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية.

1. **سعر النفط والتضخم المستورد:** يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية "إعادة تصدير التضخم" التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان.¹⁹
2. **أثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف:** يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينيات تطورات عدة نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط؛ حيث نجد في السبعينيات تغير كبير ومحسوس وبنسب عالية تقدر بـ 219.95 % حيث وصلت حينها إلى 912.192 مليون دولار في سنة 1973، لتليها زيادة بنسبة 59.42 % أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 وهذه المرحلة تعتبر مهمة أين قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، على أثر التخفيض الذي أجرته الو.م.أ على سعر صرف الدولار في سنة 1971 أما في مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاض في وسط الثمانينات بسبب أزمة النفط ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبء ثقيلا على الاقتصاد الجزائري وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينات.²⁰

الخاتمة:

• النتائج: من خلال دراستنا التحليلية يمكننا أن نستخلص مايلي:

- قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.
- لعب البنك المركزي الجزائري دور ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي؛ وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.
- العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وان مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.
- اتبعت الجزائر سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات السوق سنة 1990 باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

– إن تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بالدولة يتطلب تنويع اقتصادها بالتوسع في أنشطة غير النفطية وذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، الذي تسبب التذبذبات في أسعاره العالمية وإيراداته مصادر محتملة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك بهدف تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية خاصة ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي.

– وعموماً، فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة نظراً لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي، بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي.

● **التوصيات:** من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، تمكنا من طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة السياسة النقدية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– إجراء إصلاحات وإجراءات لرفع كفاءة السياسة النقدية، للمساهمة في تغيير الوضع الحالي، إذ يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي الذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني، وذلك بواسطة أدواتها المباشرة-خاصة وغير المباشرة، ويكمن أن يتم رفع كفاءة هذه الأدوات وتعزيزها برفع فاعلية البنوك التجارية، وذلك بوضع سياسة ائتمانية محددة، والترجيع لها للوصول إلى الأهداف، كذلك تشجيع إنشاء المصارف الإسلامية والعمل على تنويع وتوسيع الخدمات المصرفية.

– إن تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بالدولة يتطلب تنويع اقتصادها بالتوسع في أنشطة غير النفطية وذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، الذي تسبب التذبذبات في أسعاره العالمية وإيراداته مصادر محتملة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك بهدف تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية خاصة ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي.

– التحكم في عرض النقود بحيث تتوافق معدلات نموه الحقيقية مع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إتباع سياسة لسعر الصرف أكثر مرونة بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية لتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي.

– حتماً يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على إجراء إصلاحات شاملة تمس كل جوانب الاقتصاد، ففي الجانب الحقيقي ليس مهماً حجم الناتج بقدر ما هو مهم تنوع هذا الناتج.

قائمة المراجع:

- 1- Michael T.Belongia, P. N. (2015). Money and output : Fridman and Schwartz Revisited. NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESERCH, NBER WORKING PAPER , 1-3.
- 2- Mishkin F.S. (1995), "Symposium on the Monetary Transmission Mechanism", Journal of Economic Perspectives, 9(4), 3-10.
- 3- Kamin; S.P. Turner and J. Van't dack (1998), "The Transmission Mechanism of Monetary Policy in Emerging Market Economies: an Overview", 815 papers N° 3, 5-6.

- 4- علي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، جامعة سوق أهراس، رؤى اقتصادية، العدد السابع-ديسمبر 2014.
- 5- بن لدغم فنجي، "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في مادة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 1012، ص ص 121-122.
- 6- بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 198.
- 7- طيبة عبد العزيز، " فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011"، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف/الجزائر، مقال، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12-جوان 2014، ص ص 29-30.

- 8- طاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005-2006، ص ص70-74.
- 9- لحو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010م-1431هـ، ص ص 277-278.
- 10- رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان (61-62)، 2013، ص 198.
- 11- محمد لكصاسي (محافظ بنك الجزائر)، "الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر" صندوق النقد العربي أبوظبي، 2004، ص 09.
- 12- المادة 55 القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 92.
- 13- رحمان العربي، "السياسة النقدية في الجزائر"، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة-العدد: 18 (جوان 2015)، ص 138.
- 14- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 9.
- 15- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، "أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة، ص ص 298-299.
- 16- جملة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 231.
- 17- التقرير السنوي 2016، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 49.
- 18- مداخلة السيد المحافظ، "حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015- وتوجهات 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"، مجلس الأمة، أبريل 2017، ص ص 6-7-8.
- 19- محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/02، ص 190.
- 20- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، 190-191.